١٦١ (د-١٤) الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤؛ والى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٨١ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤ و ١٩٨٦/٥٩ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٦؛ والى قرارات اللجنة ١٢٦(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، و ١٤٠(د-١٢) المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥، و ١٤٤(د-١٣) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦، التي تتناول جميعها قضايا الموظفين والمسائل الادارية في الاسكوا، وهو موضوع ينطوي على أهمية كبيرة للجنة،

وإذ تسترعي الانتباه الى ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منظمة حديثة العهد لم يمض على انشائها أكثر من ثلاث عشرة سنة، وأنه نتيجة لانتقال مقرها عدة مرات وللنمو الصفري المفروض على ميزانيات الأمم المتحدة وللأزمة المالية التي تفاقمت في عام ١٩٨٦ ولا تزال مستمرة في عام ١٩٨٧، لم تتح للجنة الفرصة للوصول الى القدرة الفنية اللازمة لكي يكون لها أثر رئيسي على التنمية في المنطقة،

١- تطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يرجو من الجمعية العامة أن تعترف بالوضع الخاص للإسكوا وأن توصي الأمانة العامة بأن تمنح الإسكوا تخفيفا من القيود الحالية بما يمكنها من الحصول على الموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكينها من اداء المهام المكلفة بها على الوجه الأكمل؛

٢- ترجو من الأمين العام التنفيذي أن يقوم بمتابعة هذه التوصيات وأن يفاتح الأمانة العامة بمقترحات محددة مدعومة بالمبررات بشأن الحاجة الى الحد من انطباق القيود المفروضة على ملء الشواغر وتخفيض الوظائف الثابتة فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حتى تصل هذه اللجنة الى الحد الأدنى من قدرتها الفنية من حيث الموارد البشرية.

الجلسة العامة الثالثة
٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧